

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### استكمال تحقيقة صاحب الجواهر حول المواسعة و المضايقة

لقد تكفل الجواهر دراسة جوانب هذه المسألة، لأنَّ حقيق بالتحقيق فإنَّا قد استغربنا بتوفُّر إجماعين تجاه مسألة فاردة بحيث قد صرَّح القدامي بالإجماع على المضايقة بينما المتأخرون أيضًا قد أعلنا الإجماع على المواسعة، وبالتالي علينا أولاً أن نستخلص مقالة الجواهر - حول ثمرات هذين الاتجاهين - ضمن الأرقام التالية:

1. لقد أفتى الأعلام بالترتيب بحيث إنَّ المعتقد بالفوريَّة سيُقرُّ بالترتيب بـتَّاً و بالعكس، إلا أنَّ الواقع - خلافاً للفتوى - لا يُرافق هذا التلازم نظراً لاختلاف مبحثهما.

2. أجل إنَّ الفوريَّة و بطلان الحاضرة و وجوب العدول و تحريم الأضداد و... تُعدُّ من آثار القول بالترتيب.

3. ثم تحدَّث الجواهر أيضًا حول امتداد «وجوب قضاء الفائتة» رغم إخلاله بالفوريَّة، قائلاً: «و الإخلال بها (الفوريَّة) في أول الوقت لا يُسقط القضاء و لا فوريته في سائر الأوقات إما: لأنَّ الأصل في كل واجب فوريٌّ أن يستمر على وجوده و فوريته مع الإخلال به (فإنَّ القاعدة الفقهية تجاه الواجبات الفوريَّة أنَّ الإخلال بالواجب الفوري لا يُزيل فوريته كفوريَّة الحجّ حيث لو أخل بفوريتها في هذه السنة لتجوَّب عليه التدارك السنة المُقبلة). [1]

4. ثم استذكر الجواهر شتَّى الثمرات وفقاً للقول بالمضايقة قائلاً: «و أما تحريم الأفعال المنافية - عدا الصلاة الحاضرة في آخر وقتها، و ضروريات الحياة - فقد صرَّح به المرتضى و الحلي منهم، بل يظهر من المفید و الحلبين القول به أيضاً فإنهم ربوا تحريم الحاضرة في السعة على تضييق الفائتة (لو اعتَدنا بالمضايقة) و بنى المفید تحريم النافلة لمن وجب عليه فائتة على تحريم الحاضرة، و مقتضاه استناد التحرير إلى التضاد (أي الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده)».

5. ثم طرح ثمرةً أخرى حول المضايقة قائلاً: «و بناء الترتيب على المضايقة - كما صرَّح به الصيمرى في المحكي عنه من غاية المرام و يستفاد من غيره أيضاً - يُعطي دخول تحريم الأضداد في هذا القول (الفوريَّة) عندهم بمعنى الشرطية[2] (شرطية صحة الأداء لدى الذُّكر بحيث لو نسي الفائتة فصلي الحاضرة ثم تذكر الفائتة لظللت الحاضرة صحيحة بلا مفعضة) لا مطلق الوجوب تقديم الفائتة و لهذا سيُعد دائم المعصية لو ارتكب الأضداد نظراً للترتيب و الفوريَّة) فيكون تحريم الضد مطلقاً عندهم (الفوريَّة) بمعنى الشرطية لا مطلق الوجوب بل يكون تحريم الضد مطلقاً من تتمة القول المذكور (الفوريَّة).

- و (أمَّا) تخصيص نسبة القول به (تحريم الأضداد) بالمرتضى و الحلي كما وقع من العلامة و الشهيدين و غيرهما (ف) لاختصاصهما بالتصريح بذلك، بل قيل: إنه يلوح من ظاهر عبارتهم، و إلا فقد عزَّاه (التحرير) في التذكرة إلى السيد و جماعة، و هذا صريح في عدم اختصاصه (التحرير) بهما (السيد و الحلي).

## 6. ثم عرج الجوادر إلى مسلك المواسعة قائلاً:

و هذه المطالب (أي بطلان الحاضرة و لزوم العدول و لزوم الترتيب و تحريم الأضداد و ...) كلها ساقطة على القول بالمواسعة المحضة، فإن أصحاب هذا القول يُسقطون الترتيب و يجيزون تأخير القضاء مطلقاً، و لا يوجبون العدول في الأثناء، فهذا القولان (المواسعة و المضايقـة) على طرفي النقيض، و لا تصرـح في كلام أحد منهم بالفرق بين الواحدة و المتعددة، أو فائـة اليوم و غيرها و أسباب الفوات بل فيه ما هو صـريح في عدم الفرق.»[3]

## 7. و حيث قد أشار الجوادر مسبقاً إلى القول بالتفصـيل و فـنـدة هناك قائلاً:

«فـيعلم حينـذاك أنه لا قـائل بالـتفصـيل و الجـمود على خـصـوصـ ما نـصـ عليه في هـذـهـ العـبـاراتـ، فـيكتـفىـ بإـدـراجـ منـ نـصـ علىـ بـعـضـ ماـ سـمعـتـهـ فيـ العـنـوانـ (حيـثـ قدـ ذـكـرـ بـعـضـ آـثـارـ الـموـاسـعـةـ وـ الـمـضـاـيقـةـ)ـ فـيـ القـائـلـينـ بـالـموـاسـعـةـ وـ نـحـوهـ فـيـ الـمـضـاـيقـةـ عـلـىـ مـاـ سـتـعـرـفـ،ـ فـتـأـمـلـ جـيـداـ،ـ وـ مـعـ ذـلـكـ كـلـهـ فـالـمـتـبعـ الدـلـيلـ وـ سـتـعـرـفـ ثـبـوـتـهـ عـلـىـ جـمـيعـ مـاـ فـيـ العـنـوانـ.»[4]

إـلـاـ أـنـ إـنـ سـيـتـصـدـيـ لـإـزاـحةـ القـوـلـ التـفـصـيلـ مـنـ الـأسـاسـ،ـ قـائـلاـ:

وـ قـدـ توـسـطـ بـيـنـهـمـاـ المـفـصـلـونـ عـلـىـ اـخـلـافـهـمـ فـيـ وـجـوهـ التـفـصـيلـ،ـ فـمـنـهـ:

1. ما سمعته من المصنـفـ وـ منـ تـبـعـهـ مـنـ (وـجـوبـ)ـ التـرـتـيبـ فـيـ الـمـتـعـدـدـ (أـيـ الفـائـةـ الـواـحـدـةـ)ـ وـ عـدـمـهـ فـيـ الـمـتـعـدـدـ الـذـيـ اـسـتـجـوـدـهـ الشـهـيدـ فـيـ غـايـةـ الـمـرـادـ إـنـ لـمـ يـكـنـ إـحـدـاثـ قـوـلـ ثـالـثـ (الـمـخـالـفـ لـلـإـجـمـاعـ الـمـرـكـبـ فـهـوـ شـاذـ إـذـنـ).

2. وـ مـنـهـ مـاـ لـلـعـلـامـةـ فـيـ الـمـخـلـفـ مـنـ وـجـوبـ تـقـدـيمـ الفـائـةـ إـنـ ذـكـرـهـ فـيـ (نـفـسـ)ـ يـوـمـ الـفـوـاتـ (فـتـأـتـيـ نـظـرـيـةـ الـمـضـاـيقـةـ)ـ وـ اـسـتـحـبـابـ تـقـدـيمـهـاـ (الفـائـةـ)ـ إـنـ لـمـ يـذـكـرـهـ فـيـهـ،ـ مـتـحـدـةـ كـانـتـ أـوـ مـتـعـدـدـ،ـ وـ الـظـاهـرـ إـرـادـتـهـ (مـنـ يـوـمـ الـفـوـاتـ)ـ مـاـ يـشـمـلـ الـلـيـلـةـ الـمـسـتـقـبـلـةـ بـالـيـوـمـ الـذـيـ اـبـتـداـءـ مـنـ الصـبـحـ (إـذـ فـأـمـدـ يـوـمـ الـفـوـاتـ يـبـتـدـأـ مـنـ الصـبـحـ إـلـىـ مـنـتـصـفـ الـلـيـلـ).

ثـمـ اـسـتـشـكـلـ الـجـوـاـهـرـ عـلـىـ تـفـكـيـكـ الـعـلـامـةـ فـيـ الـمـخـلـفـ قـائـلاـ:

1. وـ لـمـ نـعـرـفـ مـنـ سـبـقـهـ الـيـهـ بـلـ وـ لـاـ مـنـ لـحـقـهـ عـلـيـهـ (فـهـوـ رـأـيـ شـاذـ)ـ عـدـاـ مـاـ يـحـكـيـ عـنـ اـبـنـ الصـائـعـ فـيـ شـرـحـ الـإـرـشـادـ،ـ بـلـ وـ لـاـ قـالـ هوـ (الـعـلـامـةـ)ـ بـهـ (هـذـاـ التـفـصـيلـ)ـ أـيـضاـ فـيـ باـقـيـ كـتـبـهـ،ـ إـذـ الـمـوـجـودـ فـيـماـ حـضـرـنـاـ مـنـهـ وـ الـمـحـكـيـ عـنـ غـيـرـهـ مـنـهـ الـتوـسـعـ حـتـىـ تـبـصـرـتـهـ الـتـيـ هيـ آـخـرـ مـاـ صـنـفـ،ـ فـيـكـونـ قـدـ رـجـعـ عـنـهـ (التـفـصـيلـ)ـ بـلـ هـوـ أـشـبـهـ مـنـ تـفـصـيلـ الـمـصـنـفـ بـإـحـدـاثـ (لـقـوـلـ ثـالـثـ الـنـادـرـ فـهـوـ مـخـالـفـ لـلـإـجـمـاعـ الـمـرـكـبـ).

2. وـ كـذـاـ لـمـ نـعـرـفـ الـحـكـمـ عـنـهـ «ـفـيـمـنـ ذـكـرـ فـوـاتـ صـلـاـةـ يـوـمـيـةـ وـ غـيـرـهـ مـنـ الـأـيـامـ الـمـاضـيـةـ»ـ إـذـ وـجـوبـ الـمـبـادـرـةـ فـيـ فـعـلـهـاـ (فـائـةـ الـيـوـمـ)ـ خـاصـةـ مـنـافـ لـلـتـرـتـيبـ (بـوـجـوبـ الـفـوـاتـ الـمـاضـيـةـ)ـ وـ عـدـمـهـ (الـتـرـتـيبـ)ـ مـنـافـ لـمـاـ ذـكـرـهـ مـنـ التـعـجـيلـ (وـ الـفـورـيـةـ)ـ حـيـثـ قـدـ اـعـتـقـدـهـ فـيـ الـمـخـلـفـ)ـ لـكـنـ (سـتـبـرـرـهـ بـأـنـهـ)ـ قـدـ يـحـتمـلـ:

ـ تـخـصـيـصـهـ (الـتـرـتـيبـ)ـ الـحـكـمـ عـنـهـ بـفـائـةـ الـيـوـمـ الـتـيـ لـاـ يـجـمـعـهـ فـوـاتـ غـيـرـهـ.

ـ كـمـ أـنـهـ يـحـتمـلـ إـيجـابـهـ فـيـ الـفـرـضـ التـعـجـيلـ فـيـ غـيـرـ فـائـةـ الـيـوـمـ مـقـدـمـةـ لـهـ (فـائـةـ الـيـوـمـ)ـ بـهـ (الـتـرـتـيبـ)ـ وـ وـجـوبـ اـمـتـالـ الـفـوـاتـ الـمـاضـيـةـ أـوـلـاـ).

- أو التزامه بسقوط الترتيب هنا (الدى توفر الفوائت الماضية) فيُضيق حينئذ في فائنة اليوم و يوسع في غيرها.

إلا أن الأخير بعيد جدا، والأول أقرب الأوّلين (بأن العلامة قد خص الترتيب والمضايقة لدى انفراد الفائنة بنفس اليوم فحسب بل وجود فوائت أخرى وإلا فالمواسعة) فتأمل جيداً.

و تتمّة لمقولة الجواهر، علينا أن نميّز ما بين المُحتمل الأول والمحتمل الثالث، فإنّ الأول لا تُجتمع أيّة فائنة أخرى مع فائنة هذا اليوم أساساً -فتأتي المضايقة-. بينما في الثالث قد تتوفر شتى الفوائت فتظلّ فائنة بقية الأيام موسّعة ولكنّ فائنة اليوم هي مضيّقة.

و أمّا وجه البُعد فلأجل أن المعتقد بالترتيب سيعرف بالفورية حتماً فلا يسقط الترتيب هنا -أي لدى توفر فوائت أخرى- أبداً، و لهذا فد أدّمجهما -الترتيب والفورية-. بعضُ الفقهاء، وبالتالي، لا يصح الإقرار بالفورية بلا ترتيب.

3. و منها (التفاصيل) ما عن ابن جمهور في المسالك الجامعية من تخريج تفصيل ثالث من هذين التفصيلين هو: وجوب الترتيب (بقيدين): في الفائنة الواحدة (و كذلك) في يوم الذكر (حتى لو مضت عدة أيام) دون غيرها. (بينما التفصيل الماضي قد أوجب الترتيب في الفائنة الفاردة في يوم الفوت لا الذكر)

4. و منها ما عساه يظهر من ابن حمزة من الفرق: بين الفائنة نسياناً و عمداً فتضيق الأولى دون الثانية (بحيث لو تعمّد ترك الفائنة فموسّع عليه) قال في وسليته: تقضى الفائنة وقت الذكر لها إن فاقت نسياناً إلا عند تضيق وقت الفريضة، فإن ذكرها و هو في الحاضرة عدل بنيتها إليها ما لم يتضيق الوقت، وإن تركها قصداً جاز له الاشتغال بالقضاء إلى آخر الوقت، والأفضل تقديم الأداء عليه و إن لم يشتغل بالقضاء وأخر الأداء إلى آخر الوقت كان مخطئاً».

ثم ابتدأ صاحب الجواهر بتحطيم تفصيل ابن حمزة قائلاً:

«والأشكال فيه (الرابع) فيما لو كان الفائت له (قد اجتمعت) عدة صلاة نسياناً و عمداً و كانت فوائت النسيان المتأخرة نحو ما سمعته في (الأشكال على) كلام العلامة (فلو علمنا بالفائنة النسيانية فتضيق و لو علمنا بالعمد لتوسّع)، بينما لو اختلطت الأيام تقدماً و تأخراً و اشتَبهت نوعية الصلوات نسياناً و عمداً فماذا يصنع؟؛ فتأمل (و سنجيب عليه لاحقاً)»

[1] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص39 و 40 بيروت، دار إحياء التراث العربي.

[2] أعتقد أنّ الأستاذ المعظم قد فسر العبارة «بمعنى الشرطية لا مطلق الوجوب» بتفسير خاطئ، إذ الشرطية هنا تعني شرطية صحة الحاضرة على أداء الفائنة أولًا فينتتج نظرية المضايقة ، و أما مطلق الوجوب فيعني المواسعة بحيث إنّ الفائنة تحظى بمطلق الوجوب الموسّع فلا تبطل الحاضرة حتى لو تقدمت على الفائنة.

[3] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص40 إلى 42 بيروت، دار إحياء التراث العربي.

[4] نفس المصدر.